

ابراهيم الامين

قليل من الوفاء

لندع السياسة جانباً.

لندع الشماتة والتشفي جانباً.

لندع الكيدية جانباً.

ولنداعد مربع الإنكار والمكابرة، لمرة واحدة فقط!

سعد الحريري اليوم في مشكلة. آل الحريري اليوم في مشكلة. «تيار المستقبل» اليوم في مشكلة. وعناوين المشكلة كبيرة. لكن، هناك عنوان رئيسي، له مسببات ليست موضوع نقاشنا الآن. ألا وهو الأزمة المالية.

صحيح، أن الناس العاديين، أو غير العاديين، ليسوا معنيين اليوم بحياة آل الحريري الخاصة. لا كيف يصرفون ولا كيف يأكلون ولا أين يسهرون وإلى أين يسافرون وماذا يشترون.

وصحيح أيضاً، أن قلة قليلة جداً، تهتم بمحافظه هذه العائلة على مستوى عيشها الرغيد. وهذا ليس من شأن أحد قبولاً أو رفضاً. وصحيح أكثر، أن أحداً لن يعمل اليوم مستشاراً عند آل الحريري، لفض المشكلات العالقة بينهم، أو مشكلات شراكاتهم على أنواعها. ولا العالق من تركه الراحل رفيق الحريري.

من استفادوا من امبراطورية الحريري يسمعون اليوم صراخ المهددين في رزقهم ولا يتحركون

لكن، هناك ملف، بات مسؤولية عامة، ومسؤولية خاصة أيضاً، وهو يتعلق بمصير آلاف العائلات التي انعكست وتنعكس عليها اليوم سلباً نتيجة الأزمة المالية لعائلة الحريري. وهذه العائلات، تشبهنا جميعاً. آباء أو أمهات تركوا كل شيء، والتحقوا بمؤسسات الحريري في البلاد وخارجها. أبناء كبروا وتخرجوا والتحقوا أيضاً بشركات الحريري داخل البلاد وخارجها. وهذه العائلات تجد نفسها اليوم تحت وطأة الحاجة الملحة. لا نقصد حاجة المحافظة على المستوى المعيشي الذي ألفته واعتادت عليه. بل لدى غالبية كبيرة من هذه العائلات حاجة المحافظة على الحد الأدنى من العيش الكريم. الحاجة إلى أن يبقى أولادها في المدارس والجامعات. الحاجة إلى الاحتفاظ بالمنزل التي تقطنها وقد حصلتها بعرق الجبين، بعدما باتت مهددة أن يصادرها مصرف أو ممرض أو مقاول. الحاجة إلى الاحتفاظ بالتأمين الصحي لئلا يتجهل أفرادها أو يموتوا على أبواب المستشفيات. الحاجة، بل الحق، في أن يبقى أفراد تلك العائلات يعيشون بكرامة، لا تتطلب منهم التسول عند هذا الزعيم أو ذاك. وإن يبقى القسم الأكبر منهم، على هدوءه الاجتماعي، وحتى على ثباته في الأفكار والعقائد والسياسة، فلا ينتقلوا، تحت ضغط الحاجة، من ولاء إلى آخر، وأن منحهم فرصة البقاء أحراراً، أعزاء، لا يكبلهم الفقر أو يذلهم العوز. لكن ماذا نفعل؟ ومن بيده الفعل أصلاً؟

يجب أن تقال عبارات بسيطة لحسم جدل لن ينتهي. وفيها الآتي: بمعزل عن المشروع السياسي الذي حمّله رفيق الحريري أو ورثته، أو من يقف خلفه إقليمياً ودولياً... وبمعزل عما وصلت إليه أمور هذا الفريق أو ذاك الجمهور أو تلك الدول.. وبمعزل عن كل نقاش حول شكل المساعدة المطلوبة وخلفيتها وأهدافها

وطريقتها... بغض النظر عن كل ما سبق، علينا القول إن عشرات آلاف اللبنانيين، من طوائف مختلفة، ومناطق مختلفة، استفادوا على مر ثلاثة عقود من امبراطورية الحريري. بين هؤلاء، حفنة من الجاحدين يسمعون اليوم صراخ الموظفين المهدين في رزقهم وحياتهم، ولا يتحركون. ولا يعتبرون عن أدنى استعداد لرد بعض الجميل لآل الحريري، وفتح الخزائن التي مלאها لهم رفيق الحريري وورثته لإنفاق جزء يسير منها، بهدف وقف الكارثة الانسانية والاجتماعية المقبلة على لبنان. وللإشارة، فإن بعض هؤلاء أركان في ماكينه الحريري الوزارية والنيابية والسياسية والاعلامية. وبينهم أيضاً، مصرفيون واقتصاديون ورجال أعمال «لحم اكتافهم من خير الحريري».

هذه الفئة، ليس متوقعا منها أي مبادرة تساعد، ولو جزئياً، على مواجهة الازمة التي تعصف اليوم بمؤسسات الحريري على اختلافها. وإذا فعلت، فسيكون ذلك من عجائب الدنيا. فلنتركها، وليصطلح الله به في الدنيا والآخرة، بلغة المؤمن!

لكن، يوجد اليوم في لبنان، أكثر من خمسة وعشرين ألف رجل وامرأة، صاروا في عمر المنتج والحصل للمال. وهؤلاء حصلوا عليهم في جامعات رفيعة، في لبنان والعالم، بفضل المنح التي قدمتها «مؤسسة الحريري» للتعليم. وهؤلاء، ربما يعيشون اليوم في حدود المتوسط أو الأدنى من شروط العيش. لكنهم أفضل حالاً من الموظفين والموظفات الذين ستطردهم مؤسسات الحريري في الأيام القليلة المقبلة. فهم يعيشون استقراراً اجتماعياً، أو لنقل إن غالبيتهم، ليسوا مضطرين إلى طرق الأبواب من أجل ملبس أو طعام.

أليس من البديهي أن يبادر هؤلاء الآن، إلى رد بعض الجميل الذي يدينون به إلى رفيق الحريري وعائلته؟ ليس مطلوباً منهم الكثير، بل المطلوب الالتزام طوعاً، بنص العقد الذي وقعه يوم اخذوا المنحة من «مؤسسة الحريري»، وأن يعيدوا المبالغ التي انفق عليهم خلال مراحل التعليم! ليست مهمة مستحيلة. ومن لا يقدر على سداد القرض كله، ليُدفع ما يقدر عليه. ليس الهدف شراء سيارة جديدة لسعد أو نادر أو أحمد، بل تغذية صندوق تضامني تصرف منه تعويضات الذين يتعرضون اليوم لأقسى اختبارات الحياة وأكثرها انزلاً، ألا وهو العوز ومد اليد.

من جانبي، وفي عائلتي الصغيرة، فإن نسرين زوجتي، هي ممن استفادوا من منح «مؤسسة الحريري» مطلع تسعينيات القرن الماضي، ما مكّنها من انجاز تعليمها في الجامعة الأميركية في بيروت، الامر الذي لم يكن ممكناً بجهد العائلة فقط. اقترحت عليها الفكرة وتحمّست لها. وهي ستبادر إلى إعادة المبلغ الذي تدين به إلى «مؤسسة الحريري»، على أمل أن يستخدم طبعاً في تغطية تعويض ولو موظف واحد اضطرت احدي مؤسسات الحريري إلى صرفه من الخدمة.

ليس في الامر شطارة، او بطولة! وليس فيه غزل سياسي او خلافة. بل فقط، قليل من الوفاء لرجل ساهم في منح أبناء وبنات الطبقات المتوسطة والفقيرة، فرصة الحصول على مستويات تعليمية عالية، مكنتهم من الارتقاء في السلم الاجتماعي، وتحقيق النجاح والعيش الرغيد.

بإجراء الانتخابات على مرحلتين: مرحلة تاهيلية على مستوى الطوائف في الاقضية يُعتمد فيها نظام الاقتراع الأكثرى، فيما يتنافس المتأهلون من المرحلة الأولى وفق النظام النسبي على مستوى المحافظات.

وعشية انعقاد الجلسة الـ21 من هيئة الحوار الوطني، ربط حزب الله «تعقيدات البلد» بملفين أساسيين: رئاسة الجمهورية وقانون الانتخابات. في الملف الأول، دعا نائب الامين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم الى تحديد اسم شخص الرئيس «بديل تضييع الوقت في المواقفات والمعطيات والنظريات المختلفة»، موضحاً أن «الاتفاق على شخص الرئيس يفتح لنا الطريق للاتفاق على أمور أخرى أو ننجز هذا الاستحقاق بالطريقة المناسبة». وذكر طريقتين لحل الأزمة، إما «السلة المتكاملة التي يتم الاتفاق على عدد من النقاط منها من أجل إنجازها، وإما أن تكون هناك حلول جزئية كل حل يتبعه حل آخر». ووفقاً لكلام قاسم، الذي جاء خلال احتفال اقامته بلدية كوثرية السباد في منطقة الزهراني للطلاب الناجحين في الشهادات الرسمية، يجدر الاتفاق أولاً على قانون الانتخابات الذي يصلح للبنان ويكون عادلاً، ثم تحديد إذا كان جزءاً من السلة أو وحده. وسال «ما فائدة النقاش العام إذا لم يكن هناك اتفاق على الرئيس ولا على قانون للانتخابات ولا على فتح المجلس النيابي». وتوجه الشيخ قاسم الى المعنيين بالقول: «بديل أن تلعنوا الفساد أنجزوا ملف الإنترنت غير الشرعي وحاسبوا المتورطين، وهم معروفون بالاسم والرسم والجهة والمكانة، من أجل أن تدخلوا الى ملفات أخرى».

الملفات نفسها طرحها رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد، محملاً تيار المستقبل مسؤولية التعطيل من دون أن يسميه، ومشيراً الى أن «القوى السياسية المختلفة مع بعضها في لبنان حول رئاسة الجمهورية، كادت تتوصل الى اتفاق في هذا الشأن، لكن المعاندة أتت من السعودية ومن فريق معطل لبناني لا يريد أن يتم التفاهم».

(الأخبار)

اقتلاع 4500 شجرة وشفط طريق، وتعبيده بعرض 14 متراً

الأعمال والمصرفيين وغالبية وسائل الإعلام خمسين في المئة من الأصوات مقابل حصول محام شاب مدعوم من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على خمسين في المئة. وهذا في بلدته القبيات، أما خارجها فحدثوا عن «نائب الأمة» دون حرج. لا تسالوا العونيين عنه فهم يهادنونه هذه الأيام. اسالوا جمهور المستقبل. ففي لبنان كله، لا في عكار فقط، لا يوجد طريق فرعي إلى منزل بعرض 14 متراً. أصحاب القصور الأوروبية الخيالية التي تعود إلى القرن التاسع عشر لم يفعلوا ما فعله حبيش، علماً بأن «مرصد أهالي القبيات» الذي تديره مجموعات أهلية قبياتية ذكر أسس أن المساحة الإجمالية للطريق المنفذ تؤكد أن عدد الأشجار المقطوعة يقدر بنحو 4500 شجرة حرجية، أي ما يعادل خمسة أضعاف العدد المسموح

بقطعه وفقاً لرخصة وزارة الزراعة. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي قد صوّتت بخبر اقتلاع حبيش نحو 1000 شجرة، فيما العدد وفق المرصد نحو 4500. ودعا المرصد في بيان وزارة الأشغال العامة إلى الالتفات إلى حاجات «القبيات» الطارئة وعدم اعتبار صرف اعتمادات المرسوم المتعلق بمنزل حبيش الخاص من حصة القبيات لدى الوزارة، وحرمانها بالتالي من تزيين الطرقات وصيانتها. فالنائب القبياتي إنما يشق طريقاً إلى منزله الخاص على حساب الدولة ونفقتها، فيما حالة الطريق متردية جداً بين القبيات والهرميل على نحو يحول دون وصول المزارعين إلى أراضيهم ويعطل الحركة السياحية الكثيفة بين محافظتي عكار وبعلبك-الهرمل.

وكانت قد سبقت فضيحة القصر

الأخيرة فضيحة المهرجانات. فبدل أن يبحث «الشيخ» مع الممولين الذين يسير شؤونهم لدى إدارات الدولة والمجالس البلدية ومختلف الوزارات التي يمول عليها عن المشروع الاقتصادي - السياحي الذي ينعش المنطقة قليلاً ويوفر فرص عمل، أثر استحداث مهرجان لزوجته أسوة بسائر نساء السياسيين تتسلى به بضعة أشهر.

حبيش لا يعلم بطبيعة الدعوات التي انهالت عليه بعد رؤية بقايا الأشجار المعمره في موقعه البيئية. لا يعلم أن الرأي العام يقارن بين الوظائف التي يؤمنها لأقربائه والوظائف التي يؤمنها لسائر المواطنين كما يقارن بين سعيه لتأمين المشاريع الإنمائية لمنطقته وسعيه لشق طريق خاص إلى قصره الجديد. الشيخ

نسي أن «اختراع والده» في أواسط التسعينيات قام على أساس محاربة الإقطاع القبياتي الذي بنى لنفسه فيلا فخمة في بيروت ومنزلاً عادياً في القبيات. لا يعلم بحجم النعمة من تجبيره علاقته بقائد الجيش مثلاً لتأمين مصالحه الخاصة بدل مصالح العكاريين. لا يعلم بما يمكن التفاوت الطبقي أن يوصل إليه وكيف أحرقت شعوب كثيرة قصور ممثليها انتقاماً من فكرة القصر. ولذلك يواصل استعراض ابتسامته معتقداً أنه أذكى من سائر الخلق، ويواصل التبخج بعلاقاته ونفوذه هنا وهناك كأنه اكتسبها بعرق جبينه لا بفضل الناخبين. وهو بالمناسبة ليس مجرد نائب، هو نموذج متقدم يختزل حقيقة السلطة السياسية - الاقتصادية - الأمنية - الدينية وقلة حياؤها.